اتفاقية (التربس) الصناعية وحقوق الملكية الفكرية

د. عبد الرحمن نجم المشهداني

تعد الملكية الفكرية ثمرة الابداع والاختراع البشري وهي مصطلح قانوني يشتمل على الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتضم الملكية الصناعية حماية البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، فضلاً عن حماية نماذج المنفعة واشكال التغليف وتصاميم او طوبوغرافيات الدوائر المتكاملة، حيثما وجدت تلك الحماية، والحماية من المنافسة غير المشروعة، وقد يشمل ذلك حماية المعلومات غير المكشوف عنها او الاسرار التجارية. والملكية الفكرية هي فعلاً نوع من الملكية او الثروة لها قيمة تعادل (او تفوق) قيمة الممتلكات المادية او العقارات حتى وان كانت غير ملموسة شأنها في ذلك شأن المعارف. وقد زادت قيمة ثروات الملكية الفكرية نظراً الى اهمية التكنولوجيا والمصنفات الابداعية في الاقتصاد المعاصر. والملكية الفكرية هي افكار جديدة وتعابير اصلية واسماء مميزة ومظاهر تجعل المنتجات فريدة وقيمة. وعادة ما يتم الاتجار في الملكية الفكرية في حد ذاتها (او ترخيصها) دون الاتجار في قيمة المنتج الاصلي او الخدمة الاساسية وذلك من خلال البراءات او تراخيص الملكية الفكرية الاخرى من صاحب حق الى آخر. فهي بوجه عام القواعد القانونية المقررة لحماية الابداع الفكري المفرغ ضمن مصنفات مدركة (الملكية الفنية والادبية) او حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية (الملكية الصناعية) وهي تنقسم بوجه عام ايضاً الى طائفتين:

المكية الفنية والادبية: وهي نظام الحماية المقرر بشأن المصنفات في حقل الاداب والفنون الذي بدأ وجوده التنظيمي بابرام اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الادبية والفنية في ٩/ ٩/ ١٨٨٦، وبموجبه تحمى المواد المكتوبة كالكتب، والمواد الشفهية كالمحاضرات والمصنفات الفنية الادائية كالمسرحيات والموسيقى والتمثيل الايمائي والمصنفات الموسيقية، والمصنفات المرئية والسمعية كالأشرطة السينمائية والمواد الاذاعية السمعية، والفنون التطبيقية كالرسم والنحت، والصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والاعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للارض. وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات وبموجب اتفاقيات لاحقة على اتفاقية بيرن.

الملكية الصناعية: اما الملكية الصناعية فانها تعنى بحقوق الملكية الفكرية على المصنفات او العناصر ذات الاتصال بالنشاطين الصناعي والتجاري، ويعرفها الفقه بأنها "الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية او على شارات مميزة تستخدم اما في تمييز المنتجات (العلامات التجارية) او تمييز المنشآت التجارية (الاسم التجاري) وتمكن صاحبها من الاستئثار باستغلال ابتكاره او علامته التجارية او اسمه التجاري في مواجهة الكافة"، وتشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج او الرسوم الصناعية وعلامات المنشأ او المؤشرات الجغرافية، وحماية الاصناف النباتية والاسرار التجارية طبعاً الى جانب الاسماء التجارية والعناصر المعنوية للمحل التجاري التي تنظمها عادة قوانين التجارة الوطنية.

وبالرغم من نشوء تنظيم الملكية الفكرية بشقيها في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، قبل قرن وعقدين تقريباً، الا ان كل شق بقي مستقلاً عبر اتحاد خاص به (اتحاد بيرن لحقوق المؤلف، واتحاد باريس للملكية الصناعية) اللذين انشأتهما اتفاقيتا بيرن وباريس، واما الاطار المنفذ لقواعد الملكية الفكرية بشكل شمولي فقد بقي حتى ستينيات القرن المنصرم محصوراً بمكاتب الملكية الفكرية (مكاتب براءات الاختراع مثلا) الى ان نشأت عام ١٩٦٧ في مدينة استوكهولم المنظمة العالمية للملكية الفكرية WorldIntellectual Property WIPO- وايبو واصبحت هذه المنظمة احدى وكالات هيئة الامم المتحدة المتخصصة في ١٧/ ١٢/ ١٩٧٤، واصبحت الجهة الدولية التي تدير سائر اتفاقيات الملكية الفكرية المشار اليها ويضاف اليها طبعا اتفاقية انشاء هذه المنظمة ذاتها والقوانين الارشادية النموذجية التي تصدر عن فرق الخبراء فيها لمساعدة الدول النامية في اتخاذ التدابير التشريعية لحماية الملكية الفكرية، كقانون تونس النموذجي لعام ١٩٧٦ . وحتى عام ١٩٩٥، لم يكن ثمة أي اطار دولي ينافس او يشارك او ينازع هذه المنظمة حقها ومكنتها في ادارة نظام الملكية الفكرية، وقد شهد اليوم الاول من العام المشار اليه بدء سريان اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO- World Trade Organization) الموقعة بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٩٤، وسريان الاتفاقيات الدولية الناظمة للتجارة الدولية التي من ضمنها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (تربس)، التي تضمنت قواعد تتصل بجميع فروع واقسام الملكية الفكرية، الى جانب احالتها الى قواعد اربع من اهم الاتفاقات الملكية الفكرية بيرن، وباريس المشار اليها اعلاه، (اضافة الى اتفاقيتي روما المتعلقتين بالحقوق المجاورة واتفاقية واشنطن الخاصة بالدوائر المتكاملة).

ان اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية المعروفة باسم "التربس" والتي بدأ تطبيقها مطلع هذا العام تعد اهم اتفاقات جاءت بها (الجات) واقرتها منظمة التجارة العالمية نظراً لشمولها مجالاً من اخطر المجالات الا وهو مجال صناعة الادوية الذي سترتفع اسعاره بشكل كبير جداً، نتيجة لفرض الشركات المصنعة صاحبة الامتياز وبراءة الاختراع اسعاراً خيالية لمنح الامتيازات والعلامات التجارية للشركات المصنعة في الدول النامية ومنها الدول العربية. اضافة الى انها ستتيح امام الشركات العالمية متعددة الجنسيات فرصاً اكبر لغزو اسواق الدول النامية بانتاجها من الادوية القديمة التي كانت تنتجها شركات محلية بتراخيص منها في الماضي، ولن تمنح هذه الشركات العالمية تراخيص لانتاج الادوية الجديدة، وستضطر الى استيراد المواد الخام من هذه الشركات بأعلى الاسعار، وسيترتب على ذلك ارتفاع سعر الدواء، فمثلاً الدول التي سبقت في تنفيذ احكام هذه الاتفاقية الدولية لحقت بها خسائر قدرت بـ ١٤ مليار دولار خلال سنة بسبب فروق الاسعار.

ان استجابة الدول العربية لحماية الملكية الفكرية تبدو عالية بالنظر لموجات التشريعات التي ظهرت فيها، فاذا كانت الخمسينيات قد شهدت موجة تشريع واسعة في غالبية الدول العربية في حقل حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، فان الثمانينات والتسعينيات شهدت موجة واسعة من التدابير التشريعية في حقل حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، وشهد مطلع التسعينات اقرار قوانين عديدة او تعديل القوانين القائمة لجهة حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

اما نهاية التسعينات وعام ٢٠٠٠ فقد شهدت موجة تشريعية في ميدان حماية الاسرار التجارية والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة وحماية اصناف النباتات الدقيقة، مترافقاً مع تطوير وتعديل على قوانين الملكية الفكرية الاخرى، ومرد ذلك تلبية متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية وما يوجبه ذلك من تلبية متطلبات اتفاقية تربس التي نصت على هذه الحماية. وتمثل الاردن وسلطنة عمان وتونس النماذج الاكثر استجابة من بين الدول العربية لهذه المتطلبات حيث تكاد تتطابق التدابير التشريعية فيها التي تعكس تقيدا بما تتطلبه اتفاقية تربس في الموضوعات المشار اليها، كما ان بعض دول مجلس التعاون الخليجي كما في السعودية والامارات العربية تنظر في الوقت الحاضر مجموعة من مشروعات الانظمة والقوانين في حقل المنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية. اما بالنسبة لموقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية في حقل الملكية الفكرية، فيمكن القول ان غالبية الدول هي اعضاء في اهم ثلاث اتفاقيات وهي اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية بيرن للملكية الادبية واتفاقية باريس للملكية الصناعية، اما الاتفاقيات الاخرى التي تنضوي تحت أي من هذين الموضوعين (الملكية الادبية او الصناعية) فان عدد الدول العربية المنضمة قليل جداً، وبالعموم تحتل مصر المركز الاول بين الدول العربية في عدد الاتفاقيات التي انضمت اليها وتبلغ ١١ اتفاقية من اصل ٢٤ (عدا تربس) ثم المغرب (١٠ اتفاقيات) فتونس (٩ اتفاقيات) ثم الجزائر (٨ اتفاقيات) فلبنان (٦ اتفاقيات). اما بالنسبة لاتفاقية تربس فان عضوية أي من الدول العربية في منظمة التجارة العالمية يجعلها عضوا ملتزماً بأحكام هذه الاتفاقية.

تداولات بريئة في تقسيط مفردات الحصة التموينية

حسام الساموك

برغم كل ما قيل ويقال عن الحصة التموينية والأقاويل المختلفة في آليات تداولها وتحصيل المواطنين لمفرداتها، بل المزايدات المتنوعة في ايجاد بدائل عنها، نقدية كانت ام عينية، الا انها كأمر واقع اضحت وفق قناعات مفروضة فرضاً ونتيجة لمعطيات عديدة في مقدمتها الواقع الاقتصادي الهش، حالة لا يحسن التعاطي بها الا بمقدار السعي لتحسين ادائها، ان لم يكن العمل على تطوير مفرداتها وتكريس واقع اعتماد القطاعات الاوسع من الناس على تواصلها.

لقد أفرزت الاراء المتسرعة التي تعرضت لمناقشة امكانية الغائها او بحث وسيلة بديلة لها ردود فعل شديدة خاصة حين ترافقت مع ظاهرة تقسيط بدت متعمدة الى حد ما -في تجهيز المشمولين بها - وهم عموم العراقيين عملياً، أي ان الطرف المجهز المتمثل بوزارة التجارة ووكلائها المعتمدين ملزم بتوفر سلة غذائية شهرياً تشمل ما يقرب من ٢٥ مليون عراقي من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب.

واذا ما حاولنا ان نخلص الى تقويم منصف لانسيابية تجهيز السلة الغذائية -بالغة الاهمية- لعموم العراقيين، خلال ستة الاشهر الماضية، مقارنة مع تجربة خاضتها وزارة التجارة عبر اربع عشرة سنة متواصلة يبرز امامنا تقصير - او تلكؤ في الاقل- يمثل اجحافاً قاسياً بحق المواطن العراقي لا يمكن الا ان يؤشر، بل يدان.

نعم، لا شك ان التداعيات الامنية تشكل النسبة الاكبر في تشخيص الاسباب التي تتحمل وزر تلك الاشكالات القاسية لكن من تبوأ موقع المسؤولية لا يمكن الا ان يكون مسؤولاً اولاً وآخراً عن استمرارية انسيابية سلة الغذاء التي ينتظرها غالبية الخمسة وعشرين مليون انسان بفارغ الصبر لا ان يضطر الوكيل الى ان يعد باكتمال مفرداتها الاسبوع القادم فالذي يليه ويعقبه ثم يليه، حتى اصبح بعضهم لم يتسلم حصته من السكر او الطحين او مساحيق الغسيل او حتى الحليب لشهرين او ثلاثة، بل هناك من يردد ان الحكومة اطفأت الديون التي عليها ولاشهر عدة من هذه المادة او تلك تضامناً مع اطفاء دول نادي باريس لديونها على العراق.

نعود لمناقشة هذا الامر بنفس اطول وبمرونة اكبر، فيقال -والعهدة على الراوي- ان عصابات معينة تقوم باغتصاب تلك المواد لدى دخول الشاحنات المحملة بها المنافذ الحدودية، بل اننا نسمع اكثر من هذا حيث تم الاجهاز على سواق بعض تلك الشاحنات وربما حرقها والاستيلاء على حمولتها. لكننا نتساءل، لماذا نستقي اخباراً مثل هذه حين يتعلق الامر بالشاحنات المحملة بالحصة الغذائية الخاصة بوزارة التجارة دون ان نستمع الى خبر واحد عن الشاحنات المحملة ببضائع مماثلة للقطاع الخاص؟. الا يعني ذلك ان هناك تهاوناً - مقصوداً او غير مقصود- في توفير وسائل الحماية اللازمة التي تمنح شحنات القطاع الخاص حماية آمنة وتترك شحنات وزارة التجارة الخاصة بالحصة التموينية لهجمات اللصوص وشذاذ الآفاق؟.

انه تساؤل بريء ليس الا، احلم ان اجد له جواباً شافياً.

اضطراب التداولات في سوق الأسهم الكويتية

اضطربت التداولات في سوق الأسهم الكويتية خلال الأيام الماضية وخسر المؤشر العام للسوق قرابة ٦٠٠ نقطة أو ما يعادل ٧ ٪ ليصل إلى ٨٠٥٣,٦ نقطة الأمر الذي أرجعه محللون إلى التوتر بين الحكومة والبرلمان بسبب الخلاف حول منح المرأة حقوقاً سياسية. وحدوث تصحيح سعري بعد الارتفاعات الكبيرة التي حققتها الأسهم خلال الشهور الماضية.

وأثار اضطراب السوق القلق لدى المتعاملين والسياسيين خاصة أن السوق سجل الاثنين الماضي ٩-٥-٢٠٠٥ اكبر انخفاض خلال ١٨ شهراً. مما دفع رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى الإدلاء بتصريحات لطمأنة السوق ركز خلالها على ضرورة الصبر وأن السوق سيعاود الصعود.

واستجابت السوق لتصريحات الصباح الذي يعد ثالث أهم شخصية في الأسرة الحاكمة بعد الأمير وولي العهد. وصعد مؤشر السوق اليوم نحو ٢٥٠ نقطة إلى ٨٣٠٣,٦ نقطة لتعوض جانبا من الخسائر الكبيرة التي منيت بها مؤخرا.

وعزا مراقبون تراجع الأسهم إلى عمليات تصحيح فنية نتيجة ارتفاع أسعار بعضها خلال الفترة الماضية ونتيجة تسييل بعض الصناديق الاستثمارية في السوق لغرض تحسين مراكزها المالية الأمر الذي ساهم في رفع مستوى المعروض من الأسهم. مما خلق أجواء من الفزع بسبب ازدياد نسبة عرض الأسهم التي تحفظ المستثمرون عن شرائها نتيجة انحدار المؤشر السعري والتخوف من استمرار حالة التراجع.

إعلان نتائج المسح عن الأحوال المعيشية للاسرة

ستار الحسيني

بعد توقف استمر لما يزيد على عشر سنوات في الرصد الاحصائي لقياس المستوى المعيشي للفرد والاسرة العراقية نفذ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي مسحاً واسعاً للاحوال المعيشية في العراق خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي الدولي FAFO بهدف جمع البيانات التفصيلية والشاملة ضمن السعي لبناء منظمة معلومات متكاملة عن المستوى المعيشي للفرد والاسرة في العراق.

وقد احتفلت وزارة التخطيط والجهات الساندة لها يوم الخميس الماضي بهذا المشروع بصدور المسح عبر تقارير وجداول منظمة، ولاول مرة غطى التقرير كل محافظات العراق وبأوقات قياسية حيث شمل تقرير الجداول والتقرير التحليلي والاطلس الاجتماعي والاقتصادي وذلك من اهم ادوات تقويم مسيرة التنمية في البلد اذ ينبغي ان تنعكس ثمار التنمية على ما يتحقق للفرد من اشباع حاجاته المختلفة وتأمين الخدمات الاساسية له في الصحة والتعليم والاسكان والخدمات البلدية الى جانب ما ينبغي ان يتحقق له من تكافؤ فرص العمل وفيما تقدم من احتياجات وخدمات.

وقد اشار الدكتور برهم صالح وزير التخطيط في افتتاحه اللقاء الى ان من ثمار هذا المسح بناء قدرات وطنية بمركز العمل في بغداد والمحافظات في مجال تنفيذ المسوح متعددة الاهداف الى جانب اكتساب المعرفة في التعامل مع الادوات التقنية الحديثة في جمع المعلومات والبيانات ومعالجتها.

واشار الوزير خلال كلمته الى امله في ان تستفيد الجهات التخطيطية والبحثية من معطيات هذا المسح وتمنى ان تتوفر لوزارته الامكانات المادية والتقنية للاستمرار في قياس وتوفير مؤشرات رسمية على المستوى المعيشي للفرد في العراق.

وشمل المسح نفوس العراق بكل محافظاته حيث ظهر ان عدد سكان العراق لعام ٢٠٠٤ هو ٢٧,١٣٩,٥٨٥ مليون نسمة تقف العاصمة بغداد في اعلى بيانات الارقام ليصل عدد سكانها الى ٦,٥٥٤ مليون نسمة. فيما سجلت دهوك اقل نسبة سكانية بين محافظات العراق حيث يشكل سكانها ٤٧٢ الف نسمة بينما يبلغ عدد سكان مدينة البصرة مليوناً و ٧٩٧ الف نسمة وتضم محافظة الانبار في غرب العراق مليوناً و ٣٢٨ الف نسمة وفي الوسط يصل عدد سكان مدينة الحلة الى مليون و٤٩٣ الف نسمة. ثم يتطرق المسح الى حيازة العقار فظهر ان ٧٦٪ من المساكن تمتلكها الاسر التي تسكنها وتبقى ١٥٪ من المساكن مستأجرة و ٧٪ من مساكن وضع اليد العشوائي عليها و٢ ٪ من مساكن استعارة بدون بدل وعن معاناة الاسكان ظهر ان نسبة ١٠٪ من الاسر في العراق تعاني من الازدحام في منازلها و ٨٪ في الحضر و ١٦٪ في الريف وان ٩٥٪ من المساكن شيدت باستخدام مواد بناء دائمة وبين ٢٨٪ الى ١٠٪ من الاسر في محافظتي واسط وميسان تعيش في مساكن غير دائمة و ١٤٪ من الاسر الريفية في نينوى تعيش في اكواخ و ٢٠٪ من الاسر تعيش في انماط سكن بسيطة غير معروفة. وفي مؤشرات القوى العاملة ظهر ان مجموع القوى العاملة في العراق هو ٦,٧ مليون شخص بواقع ٥,٦ مليون رجل و١,١ مليون امراة ويشكل العاملون في المؤسسات الحكومية ٢٩٪ من القوى العاملة فيما يعاني مليون و٣٥٩ الف عراقي من البطالة اما نسبة البطالة بين الشباب فتصل الى ٣٣٪.

وفي مجال التعليم ظهر ان ٩٩٪ من الاطفال ملتحقون بالمدارس الحكومية حالياً وان ١٪ بعمر ٦-١٥ سنة ملتحقون بمدارس القران الكريم. اما دخل الاسرة فقد بلغ الوسيط السنوي من دخل الاسرة (٣٦٦٠٠٠) دينار أي حوالي ٢٥٥ دولاراً امريكياً وقد بلغ وسيط دخل الفرد للاسر الحضرية ٣٨٢ الف دينار ازاء ٣٢٨ دينار للمناطق الريفية.

اما استخدام الطاقة الكهربائية في العراق فقد بين التقرير ان ٩٨٪ من الاسر في الحضر ترتبط بشبكات كهربائية و ٩٣٪ من الاسر الريفية ترتبط بشبكات كهربائية مماثلة و ١١٪ من الاسر في الشمال تستخدم مولدات خاصة. اما خدمات الماء الصافي فقد بلغت نسبة وصول المياه عبر الشبكات الى ٨٨٪ في الحضر و ٤٣٪ في الريف. وان ٣٩٪ من الاسر تعاني من عدم استقرار توفر المياه الصالحة.

متوسط أسعار المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة طبقة	٣٠ بيضة	٢,٢٥٠
زيت تركي المنشأ	قنينة/ لتر	١,٦٠٠
لحم بقر	١كغم	٦,٠٠٠
لحم غنم	١ كغم	٦,٠٠٠
لحم دجاج مستورد	١ كغم	٢,٢٥٠
لحم دجاج محلي	١ كغم	٢٥٠٠
طحين اماراتي	١ كغم	٦٥٠
شاي فل	١ كغم	٢,٠٠٠
شاي مخلوط	١ كغم	٤,٠٠٠
معجون طماطة ايراني علبة	١كغم	١,٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

مدير سوق مسقط: السيولة المالية وغياب (البدائل) وراء صعود (أسهم الخليج)

أكد مدير سوق مسقط للأوراق المالية أحمد بن صالح المرهون أن الأسواق الخليجية تتوفر فيها حاليا معدلات كبيرة من السيولة المالية، داعيا دول التعاون إلى خلق مشروعات استثمارية وإنتاجية كبيرة من أجل امتصاص هذه السيولة بما يساهم في تخفيف الضغوط الناتجة عن توجهها نحو البورصات، وبالتالي كبح الارتفاعات القياسية التي تشهدها الأسهم الخليجية.

وقال في حوار مع جريدة "القبس" الكويتية إن الأسواق المالية الخليجية حديثة وما زالت صغيرة، وتفتقر إلى الكثير من القوانين والتشريعات والعمق، لكن مع ذلك شهدت في الفترات الأخيرة تغيرا إيجابيا، حيث لوحظ زيادة الاهتمام من قبل دول التعاون بإيجاد هيئات رقابية والعمل على تشجيع أسواق المال من خلال طرح مشروعات كبيرة للاكتتابات العامة، تمهيدا لإدراجها للتداول، ومن شأن ذلك أن يساهم في تعميق الأسواق. مشيرا إلى أن التجربة في بدايتها، "وتحتاج بعض الوقت قبل الوصول بأسواقنا المالية إلى مصاف الأسواق المتقدمة".

وأضاف أنه في ظل غياب الأوعية الاستثمارية الأخرى، يلاحظ أن هناك اندفاعا شديدا نحو الاستثمار في الأسواق المالية الخليجية. لذلك ارتفعت الأسعار خلال السنوات الثلاث الفائتة بشكل غير مسبوق حيث يساهم في هذه الارتفاعات، عدم وجود أدوات استثمارية بديلة أو المشروعات الكبيرة التي تستطيع استيعاب السيولة المالية المتوفرة بمعدلات عالية.

وذكر أن هذه السيولة المالية تحتاج إلى مشروعات كبيرة من أجل امتصاصها، وهذا يشكل تحديا أمام دول مجلس التعاون والحكومات الخليجية. التي ينبغي أن تسعى إلى توظيف السيولة في مشروعات استثمارية وإنتاجية.

وأكد أنه توجد عقبات تعترض طريق البورصات وأسواق المال الخليجية. مشيرا إلى أنه كلما ازدادت القيود، تعقدت عملية انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق أو إلى اقتصادات دول التعاون.

وأشار إلى أن البورصات تحتاج إلى نقلة كبيرة من أجل تخليصها من العقبات. وأنه من الضروري العمل على دمج الأسواق لأن ذلك سيخلق سوقا مالية قوية تتمتع بمقومات كبيرة وتستطيع استقطاب الأموال الخليجية والرساميل الأجنبية.

وحول إدراج الشركات الخليجية في أكثر من بورصة. قال إنه لا يؤيد ذلك إنما يؤيد الدمج بين الأسواق المالية الخليجية، وانفتاحها وبخاصة في ظل توفر الوسائل التكنولوجية القادرة على تحقيق ذلك. الأمر الذي يخلق قاعدة استثمارية عريضة من المستثمرين ويتيح أمام المستثمر خيارات استثمارية عديدة.